

أثر السياسات المحاسبية البديلة علي تقييم المنشآت بالتطبيق علي الشركات المساهمة السعودية

د. محمد حسين أحمد
كلية التجارة وإدارة الأعمال
جامعة حلوان

مقدمة:

ظهرت عدة دراسات في مجال الفكر المحاسبي تتعلق بالسياسات المحاسبية البديلة بعضها بهدف الي بناء نظريات تفسر العوامل الاقتصادية التي تؤدي الي اختيار ادارة المنشأة لسياسة محاسبية معينة من بين هذه السياسات . والبعض الآخر يهدف الي تحديد أثر تعدد السياسات المحاسبية علي تقييم المنشأة وإستخدام النماذج الاحصائية لقياس وإختبار أثر التباين في تطبيق السياسات المحاسبية علي القيمة السوقية للمنشأة .

كما ناقش الاطار الفكري للمحاسبة موضوع تعدد السياسات المحاسبية البديلة بهدف مواجهة بعض مشاكل التطبيق المحاسبي مثل رسملة بعض انققات أو عدم رسملتها وكذا السياسات المحاسبية المتعلقة بتقييم المخزون السلعي والأصول غير الملموسة وغيرها من المشاكل التي تنتج من الممارسات المحاسبية . وقد توصل الفكر المحاسبي الي عدة سياسات محاسبية بديلة لمواجهة هذه المشاكل بعضها متحفظ والبعض الآخر متفائل ، كما أستقر الرأي علي منح إدارة المنشآت حق إختيار وتطبيق سياسة محاسبية معينة من بين السياسات المحاسبية البديلة المقبولة والمتعارف عليها تبعاً لدوافع الإدارة وطبيعة نشاط المنشأة وظروفها الاقتصادية والبيئية مما يؤدي الي وجود تباين بين المنشآت في تطبيق السياسات المحاسبية البديلة .

ومما لاشك فيه أن وجود إختلافات بين المنشآت في تطبيق السياسات المحاسبية البديلة سوف يؤدي الي تباين في قيمة المنشأة في نهاية الفترة المالية ، حيث أن تطبيق السياسات المحاسبية المتفائلة يؤدي الي تعظيم الأرباح المحاسبية وأرصدة الأصول وبالتالي تقترب القيمة الدفترية للمنشأة من قيمتها الجارية . أما تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة فسيؤدي الي تخفيض الأرباح المحاسبية وأرصدة الأصول وبالتالي تبتعد القيمة الدفترية للمنشأة عن قيمتها الجارية أو السوقية . ومن ثم فإن عدم الافصاح الشامل والدقيق عن السياسات المحاسبية التي طبقتها المنشأة من بين السياسات المحاسبية البديلة ودوافع الادارة نحو اختيار هذه السياسات يؤدي الي الاخلال بخصائص جودة المعلومات وتضليل مستخدمي المعلومات وعدم موضوعية القياسات وبالتالي انخفاض جودة متطلبات نماذج القرارات الاستثمارية مما ينعكس أثره في النهاية علي كفاءة سوق رأس المال بالسلب .

لذلك سوف يهتم هذا البحث بتناول الاطار النظري للسياسات المحاسبية البديلة في الفكر المحاسبي ودوافع الادارة نحو اختيار ايا منها وضرورة الافصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة لمساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في ترشيد قراراتهم الاقتصادية بصفة عامة والقرارات الاستثمارية المتعلقة بتقييم المنشأة بصفة خاصة . ولتحقيق الموضوعية في القياسات والتوافق بين مخرجات نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات نماذج القرارات الاستثمارية سوف يتم الاعتماد علي الاساليب الاحصائية للتنبؤ بالقيمة السوقية للمنشأة . وذلك بالتطبيق علي الشركات المساهمة السعودية باعتبارها تمثل مجالا مناسباً للتطبيق في ظل اتجاه المملكة نحو تطوير سوق رأس المال بها . لذلك فإن نتائج هذه الدراسة يمكن ان تسهم في رفع كفاءة سوق رأس المال بالمملكة من خلال اقتراح نماذج كمية ذات فائدة كبيرة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، حيث أن الاطار الفكري السعودي يعطي الاولوية لهدف توفير المعلومات المفيدة للمستخدمين والتي تساعدهم علي اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة .

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث - بصفة أساسية - الي:

- ١ - إلقاء الضوء علي موضوع السياسات المحاسبية البديلة في الفكر المحاسبي من حيث طبيعة هذه السياسات وأهدافها والعوامل التي تفسر التباين بين المنشآت في تطبيق هذه السياسات والآثار المحاسبية والمالية المترتبة علي هذا التباين .
- ٢ - استخدام الأساليب الاحصائية لقياس وإختبار مدى تفسير التغير في القيمة الدفترية للمنشأة والعائد علي السهم والعائد علي حقوق الملكية للتغير في القيمة الجارية للمنشأة ، وذلك بالتطبيق علي عينة من الشركات المساهمة السعودية .
- ٣ - استخدام نتائج الدراسة في تقديم التوصيات التي تساعد علي زيادة فاعلية الإفصاح المحاسبي بما يؤدي الي تطوير سوق رأس المال وتنمية كفاءته ، وذلك بتوفير قياسات موضوعية تحكم القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات المالية ، وهذا بدوره يؤدي الي تحقيق التوافق بين مخرجات نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات نماذج القرارات الاستثمارية .

أهمية البحث

نظرا لما تحدته عملية تطبيق سياسات محاسبية معينة من أثر علي القيم التاريخية لنتائج النشاط والمركز المالي والتي يتم استخدامها في مجالات متعددة من اهمها التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للقيمة السوقية للمنشأة وتوزيعات الارباح واعداد التنبؤات الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية ، فإن الاهتمام بالإفصاح عن هذه السياسات سوف يحقق خصائص جودة المعلومات وبالتالي تنمية كفاءة سوق رأس المال في توزيع الموارد المتاحة من خلال توفير المعلومات المفيدة للاطراف المعنية لمساعدتهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية بصفة خاصة . كما أن استخدام المقاييس الاحصائية في التنبؤ بالقيمة السوقية للمنشأة ستوف يحقق المواءمة بين خصائص ملاءمة المعلومات وامكانية الاعتماد والثقة . كذلك فإن نتائج

الدراسة يمكن ان تساهم في رفع كفاءة سوق رأس المال في المملكة العربية السعودية من خلال اقتراح نماذج كمية تحكم القرارات الاستثمارية لمستخدمي المعلومات المالية .

فروض البحث:

تحدد فروض البحث فيما يلي:

الفرض الرئيسي:

مقدرة القيمة الدفترية لنتيجة النشاط وحقوق الملكية في التنبؤ بالقيمة السوقية للمنشأة .

الفروض الفرعية:

الفرض الفرعي الأول:

مقدرة القيمة الدفترية للسهم علي التنبؤ بالقيمة السوقية للمنشأة .

الفرض الفرعي الثاني:

مقدرة القيمة الدفترية للعائد علي السهم علي التنبؤ بالقيمة السوقية للمنشأة .

الفرض الفرعي الثالث:

مقدرة القيمة الدفترية للعائد علي حقوق الملكية علي التنبؤ بالقيمة السوقية للمنشأة .

ولتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه الي ثلاثة فصول علي الوجه التالي:

الفصل الأول : السياسات المحاسبية البديلة - الدراسات المرتبطة .

الفصل الثاني : الإطار النظري للسياسات المحاسبية البديلة .

الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية ونتائجها .

الفصل الأول السياسات المحاسبية البديلة الدراسات المرتبطة

تضمن المجال المحاسبى مجموعة من الدراسات الميدانية التى تتناولت موضوع تعدد وتباين السياسات المحاسبية البديلة سواء بين الدول أو بين المنشآت فى الدولة الواحدة ، وأثر هذا التعدد على تقييم المنشأة ، وذلك بإستخدام النماذج الإحصائية لقياس وإختبار أثر هذا التباين على القيمة السوقية للمنشأة. وفيما يلى عرض موجز لأهم هذه الدراسات:

الدراسة التى قام بها (Bernard 1993) ، لإختبار العلاقة بين القيمة الدفترية للمنشأة والعائد على السهم وبين القيمة الحالية للمنشأة وذلك بإستخدام معامل الارتباط الجزئى. وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط بنسبة ٥٥% بين القيمة الدفترية للمنشأة والقيمة السوقية لها ، وبعد إضافة المتغير الثانى وهو عائد السهم إلى معامل الارتباط الأول ارتفعت نسبة الارتباط بين القيمة الدفترية للمنشأة والعائد على السهم وبين القيمة السوقية للمنشأة إلى ٦٤% (١).

وفى سنة ١٩٩٤ تم تطوير الدراسة السابقة بواسطة الباحث نفسه حيث توصل إلى أن معدل العائد على السهم يرتبط بالقيمة السوقية للسهم بعلاقة عكسية بمرور الوقت ، أى أن الشركات ذات القيمة الحالية المرتفعة فى بداية السلسلة الزمنية أخذت فى الإنخفاض خلال السنوات الأخيرة والعكس صحيح (٢).

الدراسة التى قام بها (Joos & Lang 1994) حول الآثار المترتبة على السياسات المحاسبية وذلك من خلال إختبار مقدرة التغير فى القيمة الدفترية لكل من السهم والعائد على السهم على تفسير التغير فى القيمة السوقية للسهم بالتطبيق على عدد من الشركات العاملة فى ثلاث دول هى فرنسا والمانيا

وانجلترا خلال سلسلة زمنية تبدأ من سنة ١٩٨٢ حتى سنة ١٩٩٠. وقد توصلت الدراسة إلى أن التغيير فى القيم الدفترية لكل من السهم والعائد على السهم تستطيع أن تفسر التغيير فى القيمة السوقية للسهم بنسبة تتراوح بين ١٠%، ٣٨% فى المانيا، ونسبة ٤٨% إلى ٧٨% فى فرنسا، وبين ١٤%، ٤٢% فى انجلترا.^(٣)

أما فى سنة ١٩٩٥ فقد قام Haris, Lang & Moller بدراسة حول أثر تعدد السياسات المحاسبية على القيمة السوقية للسهم وذلك على عينة من الشركات العاملة فى ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية خلال سلسلة زمنية تبدأ من سنة ١٩٨٢ إلى سنة ١٩٩١. وقد توصلت الدراسة إلى وجود فروق بسيطة بين النتائج المستخرجة فى كلتا الدولتين بشأن العلاقة بين القيمة الدفترية للسهم والعائد على السهم وبين القيمة السوقية للسهم، إلا أن معامل الارتباط فى الشركات الألمانية أكبر منه فى الشركات الأمريكية.^(٤)

الدراسة التى قام بها Frank & Lee (1996) حول أثر تعدد السياسات المحاسبية على القيمة المحاسبية للإيرادات وأثر ذلك على القيمة السوقية للسهم وذلك فى ٢٠ شركة تعمل فى ثلاث دول هى المانيا والنرويج وانجلترا خلال سلسلة زمنية مدتها ٨ سنوات تبدأ من سنة ١٩٨٧ حتى سنة ١٩٩٤. وقد وجدت الدراسة أن القيمة الدفترية للسهم والإيرادات استطاعت تفسير التغيير فى القيمة السوقية للسهم فى جميع الدول فى مجال الدراسة.^(٥)

وفى سنة ١٩٩٧ قام Collins and et al لإختبار أسباب الزيادة فى القيمة السوقية للسهم التى ترجع إلى الزيادة فى القيمة الدفترية للسهم والعائد على السهم وذلك خلال فترة زمنية مدتها ٤١ سنة تبدأ من سنة ١٩٥٣ حتى سنة ١٩٩٣ على مجموعة من الشركات الأمريكية. وقد وجدوا أن نسبة تفسير القيمة

الدفترية للسهم والعائد على السهم للتغير في القيمة السوقية للسهم بسيطة خلال فترة الدراسة. غير أن نسبة القيمة الدفترية للسهم بمفردها كانت مرتفعة خلال السنوات الأخيرة من السلسلة الزمنية. كما وجدوا أن معامل الارتباط R^2 المحسوبة خلال العشرة سنوات الأولى كان ٥٠، إزداد إلى ٦٩، خلال العشرة سنوات الأخيرة.^(٦)

كذلك في سنة ١٩٩٧ قام Rees بدراسة حول أثر تباين السياسات المحاسبية المطبقة على القيمة الدفترية لكل من السهم والعائد على السهم وأثر ذلك على القيمة الحالية للسهم. وقد توصلت الدراسة إلى أن القيمة الدفترية للسهم والعائد على السهم تفسر التغير في القيمة السوقية للمنشأة بنسبة ٥٤% من العينة المختارة خلال سلسلة زمنية من ١٩٨٧ حتى ١٩٩٥.^(٧)

الدراسة التي قام بها King & Langil (1998) حول تعدد السياسات المحاسبية وأثره على تقييم المنشأة وذلك بالتطبيق على عدد من الشركات العاملة في ثلاث دول هي ألمانيا والنرويج وانجلترا وذلك عن طريق إختبار اثر تعدد السياسات المحاسبية المطبقة في هذه الدول على القيمة الجارية للمنشأة. وقد توصلت الدراسة إلى معنوية العلاقة بين القيمة الدفترية للسهم والعائد على السهم والقيمة السوقية للسهم في كل دولة من الدول الثلاث. غير أن العلاقة كانت أقل ما تكون في ألمانيا ومتوسطة في النرويج ومرتفعة في انجلترا. كما أن التغير في القيمة الدفترية للسهم يمكن أن يفسر القيمة السوقية بصورة كبيرة في ألمانيا والنرويج لكنها تقل في انجلترا.^(٨)

أما في مجال تباين السياسات المحاسبية بين الدول فقد كانت هناك عدة دراسات في هذا المجال ، وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها بعض هذه الدراسات:

١- تميل الشركات فى المملكة العربية السعودية إلى تطبيق السياسات المحاسبية الأقل تحفظا أو المتفائلة لأنها تتفق مع مدخل المحافظة على رأس المال النقدى سليما ، الا أن هناك عديد من الشركات التى تطبق سياسات المحاسبة المتحفظة وفقا لظروفها الاقتصادية وطبيعة نشاطها.^(٩)

٢- تؤيد المنشآت فى جمهورية مصر العربية تطبيق السياسات المتحفظة لتحقيق الأهداف الضريبية. غير أن هناك بعض المنشآت التى تطبق السياسات المحاسبية المتفائلة مثل صناديق الاستثمار التى تسجل الزيادة الناتجة عن إعادة تقدير الاستثمارات بإعتبارها أرباحا محققة.^(١٠) ولاشك أن إتجاه أغلب الشركات فى مصر إلى تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة يرجع إلى أن عملية إعداد القوائم المالية لهذه الشركات تخدم الأهداف الضريبية بالدرجة الأولى.

٣- تميل السياسات المحاسبية فى ألمانيا نحو التحفظ كما تركز على تحقيق الأهداف الضريبية وذلك لأنها تنتج المعلومات المالية التى تخدم الجهات الضريبية والمقرضين أكثر من المستثمرين. بينما تعتبر فى إنجلترا أقل تحفظا عند تطبيق السياسات المحاسبية كما أنها تركز على حقوق المساهمين وتوجه أكثر إهتماماتها عند إنتاج المعلومات المالية والإفصاح عنها للقيمة السوقية.^(١١)

٤- إن تطبيق السياسات المحاسبية فى النرويج يسير فى إتجاه السياسات المحاسبية المطبقة فى كل من إنجلترا وأمريكا فيما يتعلق بإختيار السياسات المحاسبية الأقل تحفظا وذلك لتوجيه الاهتمام نحو إنتاج بيانات ومعلومات مالية تهم المستثمر.^(١٢)

٥- تشكل الملامح الرئيسية لبعض السياسات المحاسبية المطبقة فى إنجلترا كالتالى:

- تعالج الزيادة فى شهرة المحل كإحتياطي.
- رسملة الأسم التجارى.
- الاعتراف بالمكاسب الناتجة عن إعادة تقدير الأصول مثل الأراضى والمباني بإعتبار أن هذه الزيادة ترجع إلى كفاءة قرار الادارة المتعلق بالاستثمار فى هذه الأصول. ومن ثم فإن النظام المحاسبى بإنجلترا يؤيد مدخل المحافظة على رأس المال النقدى سليما. (١٣)

٦- يؤيد النظام المحاسبى الألمانى توحيد السياسات المحاسبية المطبقة ورقابة الدولة على الممارسات المحاسبية ، كما أن المنشآت الألمانية تطبق السياسات المحاسبية المتحفظة لخدمة الأهداف الضريبية. (١٤)

ويمكن استخلاص ما يلى من الدراسات السابقة:

أولا : ركزت معظم هذه الدراسات على الجانب التطبيقى المرتبط بالاختبارات والمقاييس الاحصائية التى تختبر وتقيس أثر تعدد السياسات المحاسبية على القيمة السوقية للمنشأة.

ثانيا : تباين السياسات المحاسبية المطبقة فى مختلف الدول بسبب تباين الظروف الاقتصادية والبيئية لكل دولة بالاضافة إلى تبنى الاطار الفكرى الدولى لحرية إدارة المنشآت فى إختيار السياسة المحاسبية التى تتفق مع ظروف كل منشأة وطبيعة نشاطها والدوافع الاقتصادية للإدارة نفسها.

ثالثا : مقدرة التغيرات فى القيمة الدفترية للسهم والعائد على السهم على تفسير التغير فى القيمة السوقية للسهم فى المنشآت التى تطبق السياسات

المحاسبية الأقل تحفظا وذلك أكثر منها في المنشآت التي تطبق السياسات المحاسبية المتحفظة.

رابعا: تؤيد المنشآت التي تنتج المعلومات المالية لخدمة الأهداف الضريبية تبني السياسات المحاسبية المتحفظة بينما تقوم المنشآت التي تهتم بإنتاج معلومات للمستثمرين بتطبيق السياسات المحاسبية المتفائلة أو الأقل تحفظا.

خامسا: وجود فروق بين المنشآت فيما يتعلق بالأرباح المحاسبية وأرصدة الأصول ناتجة من تباين السياسات المحاسبية المطبقة مما ينعكس أثره في النهاية علي القيمة الجارية للمنشأة.

وبناء علي ذلك يعتقد الباحث أن الدراسات الميدانية السابقة لم تعط الجوانب النظرية لتعدد السياسات المحاسبية نفس الاهتمام بالجوانب التطبيقية وذلك علي الرغم من أن تحديد الآثار المالية علي القيمة السوقية للمنشأة بسبب تعدد السياسات المحاسبية يستلزم بداية- مناقشة السياسات المحاسبية البديلة وأثرها علي التدفقات النقدية للمنشأة ، وعلي القيم المحاسبية للأرباح وأرصدة الأصول . وكذا تحديد العوامل الاقتصادية التي تبرر إختيار إدارة المنشأة لسياسة محاسبية معينة من بين السياسات البديلة ، وهذا ما سوف يتناوله البحث في الجزء التالي . كما أن هذه الدراسات اعتمدت علي متغيرين مستقلين في التنبؤ بالقيمة السوقية للمنشأة هما القيمة الدفترية للسهم والعائد علي السهم بينما سوف تعتمد هذه الدراسة علي ثلاثة متغيرات مستقلة هي القيمة الدفترية للسهم والعائد علي السهم والعائد علي حقوق الملكية لتفسير التغير في القيمة السوقية للسهم . بالاضافة الي أن المجال التطبيقي لهذه الدراسة يختلف عن المجالات التطبيقية للدراسات السابقة .

الفصل الثانى

الإطار النظري للسياسات المحاسبية البديلة

تتناول الدراسة فى هذا الجزء الإطار النظري للسياسات المحاسبية البديلة من حيث مفهومها وطبيعتها والعوامل التى تؤدى إلى تباين تطبيقها بين المنشآت وأهداف الإطار الفكرى للمحاسبة من تعدد السياسات المحاسبية والآثار المحاسبية والمالية المترتبة عليها.

مفهوم السياسات المحاسبية البديلة:

يمكن تعريف السياسات المحاسبية البديلة بأنها مجموعة من القواعد المحاسبية التى أقرها الإطار الفكرى للمحاسبة والمقبولة قبولا عاما وذلك بهدف معالجة بعض المشاكل المحاسبية التى تواجه المحاسبين أثناء الممارسات المحاسبية. على أن تترك لإدارة المنشأة حرية إختيار وتطبيق أى من هذه السياسات البديلة وفقا لظروف المنشأة الاقتصادية والبيئية ودوافع الإدارة التى تبرر هذا الإختيار. ومن ثم يمكن القول بأن السياسات المحاسبية تمثل مجال إختيار بديل معين من بين السياسات المحاسبية المتعارف عليها ، بالإضافة إلى اعتبارها بمثابة مرشد وموجه للقائمين بالممارسات المحاسبية نحو أفضل المعالجات المحاسبية التى تتفق وظروف المنشأة الاقتصادية والبيئية وذلك بهدف تقديم معلومات مفيدة لمستخدمى المعلومات المحاسبية من مستثمرين وغيرهم.

طبيعة السياسات المحاسبية البديلة:

تضمن الإطار النظري للمحاسبة مجموعة من السياسات المحاسبية البديلة التى تختار من بينها الإدارة ، وفيما يلى أهم المجالات تأثرا بالسياسات المحاسبية البديلة:

أولاً : المخزون السلعي :

يمثل المخزون السلعي جزءاً جوهرياً من إجمالي أصول المنشآت التجارية والصناعية ومن ثم توليه الإدارة اهتماماً خاصاً فيما يتعلق بتخطيطه ورقابته. وقد تضمن الإطار النظري للمحاسبة عدة سياسات بديلة متعارف عليها ومقبولة قبولا عاماً فيما يتعلق بتقييم المخزون السلعي. ولاشك أن كل سياسة من هذه السياسات تؤثر بصورة مختلفة على الأرقام المحاسبية مما يؤدي إلى تباين النتائج بين المنشآت بسبب تباين السياسات المحاسبية المطبقة.

ثانياً: النفقات الإيرادية والرأسمالية:

يمكن النظر إلى النفقات الإيرادية باعتبارها تكاليف تتحملها المنشأة للمحافظة على كمية معينة من الخدمات خلال الفترة المالية الواحدة. وهناك أنواعاً معينة من التكاليف تتحملها المنشأة للحصول على منافع أكبر في المستقبل، ونظراً لأن هذه التكاليف تؤثر على الفترات المستقبلية، فيجب رسمتها وتوزيعها على الفترات المستقبلية التي تستفيد منها^(١٥). وتقضى السياسات المحاسبية التي تنادي باعتبار تكاليف المحافظة على الأصل نفقات إيرادية بتحميل الفترة المالية بجميع هذه النفقات مما يترتب عليه انخفاض الأرباح المحاسبية وأرصدة الأصول ومن ثم تقييم المنشأة بعيداً عن قيمتها الجارية. غير أن الممارسات المحاسبية قد تواجه ببعض المشاكل المتعلقة ببعض هذه النفقات بسبب ضخامة قيمتها وامتداد الاستفادة منها لفترات مالية طويلة نسبياً مما يستوجب معالجتها بنفقات رأسمالية مثل نفقات الاقتراض بالنسبة للمنشآت التي تقترض من الغير للأنفاق على إنشاء أصول يستلزم الأمر بالنسبة لها انقضاء فترة زمنية طويلة نسبياً حتى يتسنى تجهيزها واعدادها للغرض الذي اقتنيت من أجله. كذلك هناك نفقات الصيانة التي يترتب عليها زيادة المنافع المستقبلية للأصل. غير أن إدارة المنشآت لها حرية الاختيار بين هاتين

السياسيتين بشأن معالجة نفقات المحافظة على الأصل وغيرها وفقا لظروف كل منشأة وطبيعة نشاطها والأهمية النسبية للنفقة.

ثالثا: السياسات المحاسبية المتعلقة بإهلاك الأصول الثابتة:

يعبر الإهلاك فى الإطار النظرى المحاسبى عن عملية توزيع تكاليف الأصول الثابتة على الفترات العديدة المتوقع أن تستفيد من اقتنائها واستخدامها. ويتركز الاهتمام الرئيسى للفكر المحاسبى بشأن الإهلاك على حساب العبء الفترى الذى سيتم مقابله مع الإيرادات المتعلقة بكل فترة. وفى هذا الصدد فقد ناقش الفكر المحاسبى عدة سياسات محاسبية لحساب قيمة الإهلاك.^(١٦) وقد منح الإطار النظرى المحاسبى لإدارة الشركات حق إختيار سياسة حساب الإهلاك وفقا لظروفها وطبيعة نشاطها.

رابعا: الأصول غير الملموسة:

ينظر الفكر المحاسبى إلى الأصول غير الملموسة مثل شهرة المحل أو الأسم التجارى باعتبارها أصول رأسمالية ليس لها وجود مادى ملموس وتعتمد قيمتها على الحقوق التى يخولها لها حق الملكية للمالك.^(١٧) وقد ناقش الفكر المحاسبى موضوع تقييم الأصول غير الملموسة وفقا للهدف من عملية التقييم. كما ناقش السياسات المحاسبية المتعلقة بها من خلال التفرقة بين الأصول غير الملموسة المشتراة وتلك غير المشتراة ، ومن حيث عدم إظهارها أو إظهارها ضمن القوائم المالية أو إهلاكها مما ينعكس أثره فى النهاية على نتيجة النشاط والمركز المالى للمنشأة.

خامسا: المخصصات والإحتياطيات :

ناقش الإطار النظرى للمحاسبة السياسات المحاسبية المتعلقة بالمخصصات والإحتياطيات من منطلق إعتبار المخصصات عبئا على الربح

والاحتياطات توزيعاً للربح^(١٨)، إلا أن مشكلة عدم التأكد من تحديد قيمة الالتزامات المتعلقة بالمخصصات علي وجه الدقة جعل الفكر المحاسبي يترك الحرية لإدارة المنشآت في تحديد قيمة هذه المخصصات في ضوء طبيعة كل مخصص والظروف المحيطة به مما يعكس التباين في تأثير هذه السياسات علي الأرباح المحاسبية وأرصدة الأصول. أما التباين في تأثير السياسات المحاسبية المتعلقة بالاحتياطات فيظهر علي التوزيعات النقدية للأرباح والقيمة الدفترية للمنشأة.

سادساً: إعادة تقييم الأصول:

هناك عدة حالات تستدعي إعادة تقييم الأصول من أهمها مواجهة التغيير في القوة الشرائية للنقود. وقد ناقش الفكر المحاسبي المبالغ الناتجة من إعادة تقييم الأصول من خلال التفرقة بين الزيادة الناتجة من إعادة التقييم أو النقص الناتج منه. غير أنه طبقاً لسياسة الحيطة والحذر فإنه يجب التعامل محاسبياً مع النقص في قيمة الأصول بإعتباره خسائر بينما لا يعتد بالزيادة في قيمة الأصول وعدم تسجيلها في الدفاتر استناداً لمبدأ تحقق الإيراد. غير أن الفكر المحاسبي قد أتاح أيضاً لإدارة المنشأة الاعتراف بالزيادة الناتجة من إعادة التقييم وتسجيلها في الدفاتر بإعتبار أنها أحد المصادر الرئيسية لحقوق الملكية الناتجة من المبالغ المعلاة علي الأصول قبل تحققها.

وخلاصة القول فإن السياسات المحاسبية البديلة في الفكر المحاسبي يمكن تبويبها تحت مجموعتين رئيسيتين أحدها تتعلق بالسياسات المحاسبية المتفائلة التي تؤدي إلي تعظيم الربح المحاسبي وأرصدة الأصول ومن ثم تظهر القيمة الدفترية للمنشأة في نهاية الفترة المالية قريبة من قيمتها السوقية. أما المجموعة الثانية فتشمل السياسات المحاسبية المتحفظة التي تؤدي إلي تخفيض الربح المحاسبي وأرصدة الأصول ومن ثم تقييم المنشأة بعيداً عن قيمتها الجارية أو السوقية. وقد أتاح

الإطار النظري للمحاسبة لإدارة الشركات حق تطبيق أيا من السياسات المتفائلة أو المتحفظة وفقا لظروفها الاقتصادية والبيئية مما يترتب عليه تباين تقييم الشركات.

ولقد ظهرت عدة دراسات في الفكر المحاسبي تهدف إلى بناء نظريات تفسر الاختيار المحاسبي بين السياسات وتقتراح العوامل الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلاف بين المنشآت في تطبيق السياسات المحاسبية. وقد توصلت هذه الدراسات إلى مجموعة من العوامل التي تبرر التباين بين المنشآت في تطبيق السياسات المحاسبية وأهمها:

١- حجم الشركة :

يلعب حجم الشركة دورا هاما في إختيار السياسات المحاسبية التي تختارها الإدارة ، فالشركات كبيرة الحجم تطبق سياسات محاسبية متحفظة وذلك على عكس الشركات صغيرة الحجم التي تختار تطبيق سياسات محاسبية متفائلة. (١٩)

٢- سيطرة رأس المال:

تميل إدارة الشركات الخاضعة لسيطرة الملاك - التي يمتلك فيها أحد المساهمين ٢٠% أو أكثر من الأسهم القابلة للتصويت - إلى إختيار السياسات المحاسبية المتفائلة لأن مديري هذه الشركات يسيطرون علي كافة المعلومات الخاصة بنشاط الشركة مما يدفعهم الي محاولة اظهار الشركة في أفضل وضع ممكن من أجل ارضاء المساهمين . بينما تميل الشركات التي تخضع لسيطرة الإدارة - لا يوجد بها مساهم يمتلك أكثر من ٥% من الأسهم القابلة للتصويت - إلى إختيار السياسات المحاسبية المتحفظة. (٢٠)

٣- حوافز الإدارة:

تطبق الشركات التي تربط حوافز ومكافآت الإدارة بالأرباح المحاسبية السياسات المحاسبية المتفائلة ، بينما تطبق الشركات التي لا يوجد بها هذا الربط السياسات المحاسبية المتحفظة.^(٢١)

٤- صيانة رأس المال:

تختار الشركات التي تؤيد مدخل صيانة رأس المال النقدي السياسات المحاسبية المتفائلة ، بينما تختار الشركات التي تؤيد مدخل صيانة رأس المال العيني السياسات المحاسبية المتحفظة.

٥- نجاح الشركات:

تميل إدارة الشركات الناجحة التي تتمتع بأداء إقتصادي جيد إلى تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة والعكس بالنسبة للشركات غير الناجحة حيث تطبق سياسات متفائلة.^(٢٢)

٦- العوامل البيئية:

تتأثر قرارات إختيار السياسات المحاسبية ببعض العوامل البيئية والمتمثلة في رأى مراقب الحسابات ودرجة تحفظ الشركة في إختيار المبادئ المحاسبية.^(٢٣)

٧- الوضع الضريبي والتكاليف السياسية ونسبة المديونية:

يمثل الوضع الضريبي عامل مهم على الإدارة نحو إختيار سياسة محاسبية معينة ، كذلك فإن الشركات التي تواجه تكاليف سياسية محتملة أو التي ليست عليها مديونية كبيرة تمثل إلى تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة والعكس صحيح.^(٢٤)

وخلاصة القول فإن العوامل التي تبرر تباين تطبيق السياسات المحاسبية بين المنشآت بعضها اقتصادى والبعض الآخر بيئى ، كما أن نتائج هذا التباين تؤثر على الأرباح المحاسبية وأرصدة الأصول مما ينعكس أثره فى النهاية على قيمة المنشأة.

أهداف السياسات المحاسبية البديلة:

تحقق السياسات المحاسبية البديلة عدة أهداف بعضها يتعلق بالاطار الفكرى للمحاسبة والبعض الآخر يتعلق بالمنشأة ، والبعض الثالث يتعلق بمستخدمى البيانات والمعلومات المالية :

١- المحافظة على رأس المال ، حيث ينظر إلى الدخل بإعتباره الفائض بعد المحافظة على رأس المال سليما . غير أن هناك مدخلين للمحافظة على رأس المال سليما الأول يتعلق بمفهوم رأس المال النقدى حيث يعتبر رأس المال سليما على أساس القيمة النقدية للأصول ، ومن ثم ينظر إلى الزيادة أو النقص فى القيمة النقدية للأصول بمثابة مكاسب أو خسائر يمكن فصلها عن الدخل من التشغيل وتسجيلها كمكاسب أو خسائر حيازة الأصول . أما المدخل الثانى فيتعلق بمفهوم رأس المال العينى حيث يعتبر رأس المال سليما على أساس الخصائص الطبيعية للأصول ومن لا يتحقق أية مكاسب أو خسائر بسبب التغير فى قيمة الأصول طالما بقيت الطاقة الانتاجية للمنشأة كما هى . وعلى ذلك فإن التغيرات فى قيمة الأصول التى تحتفظ بها المنشأة مثل المخزون السلعى والآلات والعقار والأصول غير الملموسة تدخل ضمن الدخل طبقا لمفهوم المحافظة على رأس المال النقدى، غير أن هذه التغيرات يتم استبعادها طبقا لمفهوم المحافظة على رأس المال العينى سليما.

وقد ناقش الإطار الفكرى الأمريكى مفاهيم المحافظة على رأس المال النقدى والعينى غير أنه اختار تطبيق مفهوم المحافظة على رأس المال النقدى لأن تطبيق مفهوم المحافظة على رأس المال العينى يتطلب قياس الأصول بتكلفتها الجارية.^(٢٥) أما الإطار الفكرى السعودى فقد ناقش مفاهيم المحافظة على رأس المال النقدى والعينى ، غير أنه اختار تطبيق المحافظة على رأس المال النقدى سليما استنادا إلى الاعتبارين التاليين^(٢٦)

الإعتبار الأول: صعوبة الاعتماد على مقاييس التكلفة الجارية للأصول من الناحية العملية لأن معظم الأصول تعتبر مستوردة وبالتالي فإن تكلفتها الاستبدالية تتوقف على المكان الذى يتم الحصول منه على الأصول اللازمة للإستبدال وعلى كيفية الحصول عليها.

الإعتبار الثانى: تعتبر المكاسب أو الخسائر المترتبة على تغيرات اسعار هذه الأصول خلال فترة حيازتها بمثابة مقياس لنجاح أو فشل قرار الاستثمار فى هذه الأصول وليست مكاسب أو خسائر ناتجة من استبدال هذه الأصول.

ويعتقد الباحث أن الشركات بجمهورية مصر العربية تميل الي تطبيق المفهوم العينى للمحافظة علي رأس المال سنيما استنادا إلى المعايير الدولية. حيث يتضمن الإطار الفكرى الدولى مناقشة حول الفرق بين المفهوم النقدى والعينى لرأس المال أوضح أن إختيار أيا منهما يتوقف على تحقيق أهداف المشروع والمستفيدين من المعلومات المعنية.^(٢٧)

ويعتقد الباحث أن المنشآت وهى تختار سياسة محاسبية معينة من بين السياسات البديلة لا تهتم كثيرا بالإطار الفكرى لبلدها وانما تتم عملية الاختيار

وفقا للظروف الاقتصادية والبيئية الخاصة بكل منشأة مما يفسر التباين بين المنشآت داخل الدولة الواحدة .

٢- إتاحة الفرصة أمام ادارة المشروع لإختيار السياسات المحاسبية التي تتفق وظروفها الاقتصادية والبيئية . طالما أن هذه السياسات متعارف عليها ومقبولة قبولا عاما وفقا للإطار الفكري للمحاسبة . ولاشك أن حرية الاختيار هذه تتيح للإدارة ممارسة حقوقها الأساسية في الاختيار بين البدائل المحاسبية المتاحة .

٣- تحقيق المرونة بالنسبة للسياسات المحاسبية في مواجهة التغيرات الاقتصادية والبيئية التي تحدث علي مستوي الدولة أو علي مستوي المنشأة .

٤- إتاحة الفرصة أمام الفكر المحاسبي للتطور وإجراء التعديلات المرغوبة التي تسير التطورات الاقتصادية والاجتماعية .

٥- تضييق هوة الخلاف بين المنشآت في القياس وطريقة عرض البيانات والمعلومات والافصاح عنها في القوائم والتقارير المالية عن طريق الزام الوحدات الاقتصادية العاملة في قطاع واحد باتباع سياسات محاسبية موحدة و الزام المنشآت بالافصاح الشامل عن السياسات المحاسبية المطبقة وبيان مدي تأثيرها علي نتائج النشاط والمركز المالي . بالاضافة الي ثبات هذه السياسات وعدم تغييرها الي بناء علي أسباب موضوعية تتفق والاطار الفكري المحاسبي للدولة .

آثار تعدد السياسات المحاسبية البديلة:

فيما يلي أهم الآثار المالية والاقتصادية التي تترتب علي تباين السياسات المحاسبية المطبقة بين المنشآت:

١- إختلاف النتائج المحاسبية مما ينعكس أثره في النهاية علي تقييم الشركة ، فالشركات التي تطبق السياسات المحاسبية التي تؤدي الي تعظيم الربح المحاسبي وأرصدة الأصول تساعد في تقييم المنشأة بصورة تقترّب من القيمة الجارية . أما الشركات التي تتبني سياسات محاسبية تؤدي الي

تخفيض الأرباح المحاسبية وأرصدة الأصول فإنها تؤدي إلى تقييم المنشأة بأقل من قيمتها الجارية.

٢- فقدان المعلومات والبيانات التي تفصح عنها المنشآت لخاصية رئيسية من خصائص جودة المعلومات وهي القابلية للمقارنة. حيث تعتيز هذه الخاصية على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للمستفيدين لأنها تمكنهم من تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين المنشآت العاملة في الصناعة الواحدة والاستفادة من هذه المقارنة في إتخاذ القرارات الاقتصادية. ولاشك أن تحقيق المنفعة الناجمة من عملية المقارنة تتوقف على تطبيق هذه المنشآت لنفس السياسات المحاسبية وطرق الإفصاح ، وهذا لن يتأتى في ظل تباين السياسات المحاسبية المطبقة في هذه المنشآت.

٣- يؤدي التحيز تجاه تطبيق سياسة محاسبية معينة إلى مقاييس غير عادية للدخل في الفترات المستقبلية على الرغم من أن الدخل الاقتصادي يكون عاديا خلال هذه الفترات ، فالسياسات المحاسبية المتحفظة سوف تؤدي إلى تباعد القيمة الدفترية للأصول عن قيمتها الجارية كما أن الدخل المتوقع من هذه الأصول سوف يظهر باعتباره دخلا غير عاديا. (٢٨)

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية ونتائجها

يتناول هذا الفصل الدراسة الميدانية من حيث طريقة إختيار العينة وجمع البيانات ، ثم يناقش الأساليب الاحصائية المستخدمة في إختبار فرضية البحث ، وأخيرا يتم تحليل نتائج الاختبارات الإحصائية للوقوف على مدى صحة فرضية البحث.

إختيار العينة :

تعتبر الشركات المساهمة من أكثر الأنماط القانونية ملائمة لأهداف هذا البحث حيث أنها تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة ، ويظهر فيها بوضوح التباين بين السياسات المحاسبية المطبقة وأثرها على القوائم المالية ، كما يظهر فيها بوضوح دور الإدارة ودوافعها نحو إختيار وتطبيق سياسات محاسبية معينة.

وقد تم إختيار عينة من ١٥ شركة (ملحق البحث) من بين الشركات المساهمة السعودية ، وقد اختيرت هذه العينة بطريقة عشوائية من بين الشركات العاملة في قطاعات النشاط المختلفة فيما عدا:

١- قطاع البنوك حيث أن شركات هذا القطاع تؤدي خدمات ذات طبيعة خاصة كما أنها تتميز بتوحيد السياسات المحاسبية المطبقة ، ومن ثم فإن أثر تباين السياسات المحاسبية على أرقام قوائمها المالية لا يذكر.

٢- قطاع الكهرباء لعدم توافر المعلومات المطلوبة الخاصة بشركات هذا القطاع ، كما أنها تلتزم بإتباع سياسات محاسبية معينة تلزمها بها الأجهزة الحكومية التي لها سلطة تحديد البيانات والمعلومات المحاسبية.

ويوضح الجدول رقم (١) ملخص تباين السياسات المحاسبية المطبقة في الشركات المساهمة السعودية. (٢١)

الزراعة	قطاع الخدمات					السياحة	الصناعات التحويلية			السياسة المحاسبية
	معلومات	تكنولوجيا	تدريب	مبيعات	إدارة		تكنولوجيا	توزيع	بترو	
أحيانا	أحيانا	لا	لا	لا	نعم	نعم	أحيانا	نعم	نعم	عدم إظهار الشهرة
نعم	أحيانا	نعم	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	إعادة تقييم الأصول
نعم	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا	نعم	رسمة فوائد القروض
لا	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم	رسمة نفقات البحوث والتطوير
نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	أحيانا	نعم	نعم	رسمة العقود طويلة الأجل
نعم	أحيانا	لا	أحيانا	أحيانا	لا	لا	أحيانا	أحيانا	أحيانا	المخصصات والاحتياطيات
لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	لا	نعم	نعم	رسمة نفقات الصيانة

يتبين من الجدول السابق تباين السياسات المحاسبية التي تطبقها الشركات المساهمة السعودية في مختلف القطاعات الاقتصادية مما يدل على تباين نتائج الأعمال والمركز المالي لهذه الشركات ومن ثم تقييم الشركات في نهاية الفترة المالية.

جمع البيانات:

تم تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالسياسات المحاسبية التي تطبقها كل شركة من السياسات المحاسبية البديلة ، وكذا المعلومات اللازمة لحساب المتغيرات المقترحة كعوامل مفسرة لقيمة الشركة من المصدرين التاليين:

١- التقارير المالية الدورية التي تصدرها الشركات المساهمة والمودعة لدى إدارة الشركات المساهمة بوزارة الاقتصاد وذلك خلال سلسلة زمنية تبدأ من الفترة المالية ١٩٨٨ حتى ١٩٩٧ وذلك فيما يتعلق بالقيمة الدفترية للمتغيرات المستتابة.

٢- المعلومات الخاصة بالمتغير التابع خلال السلسلة الزمنية المختارة تم الحصول عليها من مؤسسة PC للإستشارات المالية بإعتبارها من أكبر المؤسسات المالية التي تهدف إلى تحليل القوائم المالية للشركات المساهمة وتقييم هذه الشركات في نهاية الفترة المالية وتحديد الأسعار السوقية لأسهمها لإمداد المستثمرين بهذه المعلومات والبيانات التي تساعدهم في إتخاذ القرارات الإستثمارية المختلفة. (٣٠)

وقد تم حساب قيم المتغيرات المستقلة كعوامل مفسرة للقيمة السوقية للسهم لكل شركة من شركات العينة كالتالى:

س(١): يعبر عن القيمة الدفترية للسهم وتساوى صافى الأصول مقسوما على عدد الأسهم القائمة. ويتم تقييم المنشأة باستخدام مدخل صافى الأصول عن طريق حساب قيم المدخلات بالتكلفة التاريخية للأصول غير النقدية ثم إضافة القيمة النقدية الحالية للأصول النقدية ثم طرح الالتزامات من مجموعهما. (٣١)

س(٢): يعبر عن العائد الموزع على السهم ويساوى الأرباح الموزعة على عدد الأسهم القائمة وذلك بعد خصم الزكاة.

س(٣): يعبر عن العائد على حقوق المساهمين ويساوى صافى الربح بعد الزكاة مقسوما على حقوق المساهمين.

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لإختبار فرضية البحث والوقوف على الأهمية الإحصائية للمتغيرات المستقلة المذكورة ، ولإختبار قدرة هذه المتغيرات على التنبؤ بالقيمة السوقية للسهم سوف يستخدم الباحث الأسلوب الإحصائي التالي:

نموذج الانحدار Regression Models^(٣٢)

يتم استخدام نموذج الانحدار لإختبار أهمية كل متغير من المتغيرات المستقلة في تفسير التغير في قيم القيمة السوقية للسهم. ويتميز هذا الأسلوب بشموله على كافة المتغيرات المستقلة مما يعكس أثر تفاعل تلك المتغيرات على المتغير التابع ، ومن ثم يمكن أن يمدنا النموذج بأفضل دالة خطية للتنبؤ تشتمل فقط على المتغيرات المستقلة التي ترتبط ارتباطاً قوياً بالظاهرة محل الدراسة والتي تكون قادرة على التنبؤ بالقيمة السوقية للسهم. وسيتم استخدام نموذج الانحدار وفقاً للخطوات التالية:

أ - الانحدار البسيط Simple Regression

لإختبار فرضية البحث والوقوف على أهمية كل متغير مستقل بمفرده في التنبؤ بالقيمة السوقية للسهم سوف يتم استخدام معاملات الانحدار البسيط.

ب - الانحدار الجزئي Partial Regression

سيتم استخدام معاملات الانحدار الجزئي للوقوف على أهمية كل متغيرين مستقلين معا في التنبؤ بالقيمة السوقية للسهم.

ج - الانحدار المتعدد Multiple Regression

لإختبار فرضية البحث والوقوف على مدى أهمية المتغيرات المستقلة مجتمعة في التنبؤ بالقيمة السوقية للسهم سوف يتم استخدام معاملات الانحدار المتعدد.

ويأخذ النموذج الإحصائي المستخدم الشكل التالي:

$$ص = أ + ب_١ س_١ + ب_٢ س_٢ + ب_٣ س_٣$$

الاتجاه المتوقع للعلامة + + +

حيث أن :

ص تمثل القيمة السوقية للسهم في نهاية الفترة المالية.

س_١ إلى س_٣ المتغيرات المستقلة والتي سبق تعريفها.

أ تمثل قيمة ثابتة تعبر عن قيمة ص عندما تكون قيم جميع المتغيرات المستقلة صفر

ب_١ إلى ب_٣ تعبر عن معاملات الانحدار التي يتم الحصول عليها من توفيق نموذج الانحدار لكل شركة من شركات العينة.

وقد قام الباحث بحساب قيم المتغيرات المستقلة وتحديد قيمة المتغير التابع لكل شركة من شركات العينة وتم إدخال هذه البيانات على الحاسب الآلي وتشغيلها باستخدام الحزم الإحصائية الجاهزة SPSS For WINDOWS 7.0 لإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة وتوفيق نموذج التنبؤ الذي يعكس العلاقة الفعلية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

تحليل نتائج الدراسة التطبيقية :

قام الباحث بتحليل نتائج الاختبارات الإحصائية للوقوف على مدى أهمية المتغيرات المستقلة في تفسير التغير في قيم القيمة السوقية للسهم ، وقد استخدم الباحث إختبار (ت) لإختبار أهمية المتغيرات المستقلة في تفسير ذلك التغير.

أ - نتائج إختبارات الإندار البسيط:

يوضح الجدول رقم (٢) نتائج إختبار (ت) للمتغيرات المستقلة

المنفصلة.

جدول رقم (٢)

نتائج إختبار (ت) للإندجار البسيط

مستوى المعنوية	قيمة (ت) المحسوبة	المتغير
٠,٠٠٠٩	١١,٢٥٢	القيمة الدفترية للسهم س(١)
٠,١٨٢	١,٣٤١	العائد على السهم س (٢)
٠,٠٠٠٨	٣,٨٢٤	العائد على حقوق الملكية س(٣)

يتبين من النتائج الموجودة بالجدول السابق ما يلي:

١- وجود اختلاف حقيقى بين متوسط القيمة الدفترية للسهم فى شركات العينة مجال الدراسة ، حيث أن الفرق بين متوسط القيمة الدفترية للسهم بين هذه الشركات معنوى عند مستوى أقل من ٠,٠١ وهذا يعنى وجود علاقة قوية بين القيمة الدفترية للسهم وقيمة الشركة ممثلة فى القيمة السوقية للسهم مما يدل على إمكانية استخدام القيمة الدفترية للسهم بمفردها للتنبؤ بقيمة المنشأة فى نهاية الفترة المالية.

٢- عدم وجود فرق جوهري بين متوسط العائد على السهم فى شركات العينة، حيث أن معنوية الفرق بين هذه المتوسطات منخفضة (٠,١٨٢). وهذا يعنى أن العلاقة بين العائد على السهم بمفرده والقيمة السوقية للسهم لا تشكل أهمية تذكر عند التنبؤ بقيمة المنشأة.

٣- وجود فرق معنوى بين متوسط العائد على حقوق الملكية فى شركات العينة، حيث أن معنوية الفرق بين هذه المتوسطات معنوى عند مستوى أقل (٠,٠١) ، مما يعنى وجود علاقة قوية بين العائد على حقوق الملكية وتقييم الشركة. وهذا بدوره يشير إلى إمكانية الاعتماد على العائد على حقوق الملكية بمفرده للتنبؤ بالقيمة السوقية للسهم.

ب - نتائج معاملات الانحدار الجزئى :

يوضح الجدول التالى رقم (٣) نتائج معاملات الانحدار الجزئى:

جدول رقم (٣)

معاملات الانحدار الجزئى

مستوى المعنوية	قيمة (ت) المحسوبة	المتغيرات المستقلة
٠,٠٠٠٦	١١,٠٦٧	القيمة الدفترية للسهم س(١)
٠,٩٦٥	٠,٠٤٤	العائد على السهم س (٢)
٠,٠٠٠٤	١٢,٢٤٧	القيمة الدفترية للسهم س(١)
٠,٠٠٠٨	٥,٣٧٤	العائد على حقوق الملكية س(٣)
٠,٩٦٥	٠,٠٤٤	العائد على السهم س (٢)
٠,٠٠٠٨	٥,٣٧٤	العائد على حقوق الملكية س(٣)

يتبين من نتائج الجدول السابق وجود علاقة قوية ومعنوية بين القيمة الدفترية للسهم والعائد على حقوق الملكية وبين القيمة السوقية للسهم وذلك فى جميع معاملات الانحدار الجزئى. بينما أوضحت النتائج وجود علاقة ضعيفة وغير معنوية بين العائد على السهم وبين القيمة السوقية للسهم فى جميع معاملات الانحدار الجزئى مما يدل على عدم أهمية هذا المتغير فى التأثير على التغير فى قيم القيمة السوقية للسهم. وهذا يعنى إتفاق هذه النتائج مع نتائج معاملات الانحدار البسيط بشأن هذا المتغير.

ج - نتائج إختبارات معاملات الانحدار المتعدد :

يوضح الجدول التالى رقم (٤) نتائج معاملات الانحدار المتعدد لجميع

المتغيرات المستقلة.

جدول رقم (٤)

معاملات الانحدار المتعدد

ترتيب الدخول في النموذج	مستوى معنوية المعاملات	معاملات دالة التنبؤ	المتغيرات المستقلة
		٧١,١٩٩-	الثابت
١	٠,٥٨٢	٠,١٣-	العائد الموزع على السهم س (٢)
٢	٠,٠٠٠٨	١٠,١٣٤	العائد على حقوق الملكية س (٣)
٣	٠,٠٠٠٥	١,٣١٧	القيمة الدفترية للسهم س (١)

يتبين من نتائج الجدول السابق وجود علاقة قوية ومعنوية بين العائد على حقوق الملكية والقيمة الدفترية للسهم وبين القيمة السوقية للسهم مما يشير إلى إمكانية الاعتماد على هذين المتغيرين بمفردهما للتنبؤ بالمتغير التابع. بينما نجد أن العلاقة ضعيفة وغير معنوية بين العائد الموزع على السهم والقيمة السوقية للسهم مما يدل على عدم أهمية هذا المتغير للتنبؤ بالقيمة السوقية للسهم، وهذا يؤكد إتفاق نتائج معاملات الانحدار البسيط والجزئي والمتعدد بشأن هذا المتغير مما يستوجب استبعاده من دالة التنبؤ.

والخلاصة أن نتائج إختبارات الانحدار في كل خطواته أوضحت أن المتغيرين المستقلين القيمة الدفترية للسهم والعائد على حقوق الملكية من أهم العوامل المفسرة للتغير في القيمة السوقية للمنشأة مما يؤكد قبول فرضية البحث. وعلى ذلك يمكن التوصل إلى أفضل دالة خطية للتنبؤ بالقيمة السوقية للسهم كما يتضح من الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

معاملات دالة التنبؤ بالقيمة السوقية للمنشأة

مستوى معنوية المعاملات	معاملات الانحدار	الاتجاه المتوقع للعلامة	التغيرات المستقلة
	٧١,٠٩٦-		الثابت
٠,٠٠٠٤	١,٣٠٧	+	القيمة الدفترية للسهم س(١)
٠,٠٠٠٨	١٠,٠١٩	+	العائد على حقوق الملكية س(١)

قيمة (ت) المحسوبة للنموذج ككل = - ٢,٢١٦، وهي معنوية عند مستوى ٠,٠٠٢٨

يتبين من نتائج هذا الجدول ما يلي:

١- العلاقة بين القيمة السوقية للسهم وكل من القيمة الدفترية للسهم والعائد على حقوق الملكية علاقة قوية ومعنوية مما يشير إلى إمكانية الاعتماد على هذين المتغيرين في تفسير التغير في القيمة السوقية لشركات العينة.

٢- تم إستبعاد المتغير المستقل الخاص بالعائد على السهم من الدخول في دالة التنبؤ حيث أن أهميته التفسيرية تكاد تكون معدومة، ومن ثم فإن إدخاله لن يؤدي إلى تحسين القوة التفسيرية أو التنبؤية للنموذج ككل بل على العكس من ذلك سوف يؤدي إلى إضعافها كما أوضحت النتائج السابقة (الانحدار البسيط والجزئي والمتعدد).

٣- إتفاق الاتجاه المتوقع للعلاقة مع الاتجاه الفعلي وفقا لنموذج التنبؤ بالنسبة للمتغيرين المستقلين الذين دخلا دالة التنبؤ مما يؤيد صحة التوقعات في هذا الشأن.

ويتم التعبير عن دالة التنبؤ بالشكل الرياضى التالى:

$$\text{ص} = 71,096 + 1,307 \text{س} (١) + 10,019 \text{س} (٣)$$

حيث أن :

ص = القيمة السوقية للسهم.

س(١) تعبر عن القيمة الدفترية للسهم.

س(٣) تعبر عن العائد على حقوق الملكية.

خلاصة البحث :

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على اختلاف النتائج المالية بين الشركات بسبب تباين السياسات المحاسبية المطبقة وأثر ذلك على تقييم المنشأة فى نهاية الفترة المالية ، وكذا محاولة بناء نموذج لتحديد المتغيرات التى تؤثر فى القيمة السوقية للمنشأة بغرض توفير أساس علمى يفيد فى التنبؤ بالقيمة السوقية للسهم. ولتحقيق هذا الهدف تناول الباحث فى الفصل الأول الدراسات الميدانية التى تمت فى مجال السياسات المحاسبية البديلة وتقييم المنشأة. وقد توصلت هذه الدراسات إلى عدة نتائج أهمها تباين السياسات المحاسبية المطبقة فى الشركات سواء على مستوى الدول أو على مستوى الدولة الواحدة مما يؤثر على القيمة السوقية للمنشأة فى نهاية الفترة المالية بسبب تباين النتائج المترتبة على هذه السياسات فيما يتعلق بنتيجة النشاط والمركز المالى. كما توصلت إلى بناء نماذج إحصائية للتنبؤ بالقيمة السوقية للسهم فى نهاية الفترة المالية تعتمد على القيمة الدفترية للسهم.

أما الفصل الثانى فقد تناول الإطار الفكرى للسياسات المحاسبية البديلة من حيث مفهومها وطبيعتها والعوامل التى تؤدى إلى إختلاف التطبيق بين الشركات. وخلص إلى أن الاطار الفكرى المحاسبى تضمن مجموعة من السياسات المحاسبية البديلة بعضها متحفظ والبعض الآخر متفائل مع ترك الحرية للإدارة للإختيار بينها وفقا لدوافع الادارة والظروف الاقتصادية والبيئية

المحيطة بالمنشأة ، كما خلص إلى أن أهم الدوافع الاقتصادية والبيئية التي تؤدي إلى اختلاف تطبيق السياسات المحاسبية بين الشركات تشمل حجم الشركة وسيطرة رأس المال ومتطلبات توزيع الأرباح وصيانة رأس المال ومدى نجاح الشركات والعوامل البيئية والوضع الضريبي والتكاليف السياسية ونسبة المديونية. كما تناول تعدد السياسات المحاسبية وتوصل إلى أنها تشمل المحافظة على رأس المال سايما وتحقيق المرونة لمواجهة التطورات الاقتصادية والبيئية وإتاحة الفرصة للإدارة للاختيار وكذا تضيق هوة الخلاف بين المنشآت في النتائج المالية. ثم عرض للأثار المترتبة على تعدد السياسات المحاسبية وخلص إلى أنها يمكن أن تشمل اختلاف النتائج المحاسبية وفقدان المعلومات والبيانات لخاصية القابلية للمقارنة ، بالإضافة إلى استخدام مقاييس غير عادية للدخل.

وأختص الفصل الثالث بالدراسة الميدانية بهدف إختبار صحة فرضية البحث والوقوف على العوامل التي تؤثر في القيمة السوقية للسهم حيث قام الباحث بإختيار عينة حجمها ١٥ شركة من الشركات المساهمة السعودية، وتم تجميع البيانات اللازمة للدراسة من القوائم المالية ومنشآت الاستشارات المالية. وقد استخدم الباحث أسلوب الانحدار بمكوناته البسيط والجزئي والمتعدد لإختبار صحة فرضية البحث وإختبار القدرة التنبؤية للمتغيرات المقترحة. وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج يمكن عرضها بصورة موجزة كالتالي:

١- أوضحت نتائج الانحدار البسيط أن كلا من القيمة الدفترية للسهم والعائد على حقوق المساهمين من أهم العوامل المفسرة للتغير في قيم القيمة السوقية للسهم حيث كانت معنوية هذه العوامل مرتفعة احصائياً. كذلك أوضحت النتائج إنخفاض معنوية العائد الموزع على السهم مما يعنى عدم إمكانية الاعتماد على هذا المتغير بمفرده للتأثير على التغير في القيمة السوقية للسهم.

٢- أظهرت نتائج الانحدار الجزئي وجود علاقة قوية ومعنوية بين القيمة الدفترية للسهم والعائد على حقوق المساهمين معا وبين القيمة السوقية للسهم. ومن ناحية أخرى اوضحت النتائج عدم وجود علاقة بين العائد الموزع على السهم والقيمة السوقية للسهم سواء بمشاركة القيمة الدفترية للسهم أو العائد على حقوق المساهمين مما يعنى إتفاق النتائج بين الانحدار البسيط والانحدار الجزئي.

٣- أظهرت نتائج الانحدار المتعدد وجود علاقة قوية ومعنوية بين القيمة الدفترية للسهم والعائد على حقوق المساهمين وبين القيمة السوقية للسهم ، بينما تبين أن العائد الموزع على السهم ليس له تأثير يذكر أو معدوم التأثير على القيمة السوقية للسهم.

وبناء على النتائج الاحصائية السابقة يمكن قبول الفرض الفرعي الأول والفرض الفرعي الثالث والقائلان بمقدرة القيمة الدفترية للسهم والعائد على حقوق الملكية على إظهار تأثيرها في تغير قيم القيمة السوقية للمنشأة.

٤- أن تأثير القيمة الدفترية لكل من السهم والعائد على حقوق الملكية على القيمة السوقية للمنشأة يؤكد تأثير تباين السياسات المحاسبية المطبقة على تقييم الشركة. فالشركات التي تطبق السياسات المحاسبية المتفائلة ترتفع قيمتها السوقية والعكس صحيح. لذلك يرى الباحث ضرورة أن يتضمن الإطار الفكري للمحاسبة مجموعة من القيود للحد من التوسع فى السياسات المحاسبية البديلة ، حتى لا تستخدم الإدارة حق الاختبار لزيادة القيمة السوقية للمنشأة بصورة غير حقيقية مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية. وفى هذا الصدد يقترح الباحث :

أ - عدم التوسع فى كم السياسات المحاسبية البديلة بحيث تكون فى أضيق الحدود ووفقا لطبيعة النشاط والظروف الاقتصادية المحيطة بالمنشأة.

ب- ثبات السياسات المحاسبية المطبقة فى المنشأة الواحدة وعدم تغييرها إلا إذا استجدت ظروف غير عادية تستوجب مثل هذا التغيير.

ج- توحيد السياسات المحاسبية المطبقة فى المنشآت العاملة فى قطاع واحد حتى يمكن تحقيق خاصية امكانية المقارنة بين هذه المنشآت مما يساعد مستخدمى البيانات المحاسبية فى إتخاذ القرارات الاقتصادية بموضوعية.

د - الإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة فى الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية خاصة تلك السياسات التى تؤثر بشكل كبير على نتيجة النشاط والمركز المالى حتى يمكن لمستخدمى هذه القوائم إتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة فى ضوء السياسات المطبقة.

ولاشك أن النتائج والتوصيات السابقة تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية حيث يمكن الاسترشاد بها فى بناء المعايير المحاسبية التى تنظم السياسات المحاسبية البديلة بهدف الوصول بالاختلافات فى النتائج بين الشوكات إلى أقل ما يمكن لتحقيق خاصية المقارنة بين هذه الشركات. كذلك تفيد نتائج الدراسة مستخدمى القوائم المالية فى إستخدام مقاييس علمية عند إتخاذ القرارات الاستثمارية للتقليل من حدة الفروق الناجمة عن اختلاف تطبيق السياسات المحاسبية. وأخيرا فإن هذه النتائج تفتح المجال أمام مزيد من الدراسات للوصول إلى نماذج احصائية أكثر تطورا لتقييم المنشآت والتقليل من مخاطر القرارات الاستثمارية إلى أقل درجة ممكنة.

الموامش:

- 1- Bernard, V. L.: " Earnings Quality , Book Value and the State of Financial Statement Analysis", (Oklahoma: Economic and Management Research, 1993), pp. 174-183.
- 2- Bernard, V. L.: " Accounting-Based Valuation Methods, Determinantes of Market-to-Book Ratio and Implications for Financial Statement Analysis", (Michigan: University of Michigan, Jan. 1994).
- 3- Joos, P. & Lang, M.: " The Effects of Accounting diversity", (N.Y.: Journal of Accounting Research, Suppl., 1994),pp. 141-168.
- 4- Haris, T.S., Yang, M. & Moller, H. P.: "The Value Relevance of German Accunting Measures: An Empirical Analysis", (N.Y.: Journal of Accounting Research, Autumn 1995), pp. 187-209.
- 5- Frank, R. & Lee, C. M. : " Accounting Diversity and International Valuation", (Cornell University, 1996).
- 6- Collins, D. W., Maydew, E.L. & Weiss, I.S.: " changes in the Value-Relevance of Earnings and Book Values Over the Past Forty Years", (Journal of Accounting and Economics, Dec. 1997), pp. 39-68.

- 7- Rees, U. P.: "The Impact of Dividends Debt Investment on Valuation Models", (Journal of Buisness Finance and Accounting, Sept. 1997), PP. 1111 – 1140.
- 8- King, R. D. & Langil, J. C.: " Accounting Diversity and Firm Valuation", (The International Journal of Accounting, Vol.33, No.5, 1998), PP. 529-567.
- ٩- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين: " تحليل مقارن للسياسات المحاسبية للشركات المساهمة " (الرياض : الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، رجب ١٤١٨ - نوفمبر ١٩٩٧)، ص ص ٥٨-٥٩.
- ١٠- الهيئة العامة لسوق المال: " القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الخاص بأصدار قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية " ، (القاهرة ، الهيئة العامة لسوق المال ، ١٩٩٣ ، مادة ١٦٠.
- 11- Samuels, J, M.,Brayshaw, R.E. & Craner, J.: "Financial Statement analysis in Europe", (London: Chapman & Hall, First Ed.,1995),ch. 4.
- 12- Johnsen, A.: " Accounting Relation in Norway", (European Accounting Review, 1993), PP. 617-626.
- 13- Nobes, C.: " International Guide to Interpreting Company Accounts Overcoming Disparities in National Accounting Procedures", (financial Times Management Report: FT Business Enterprise Ltd., 1994).
- 14- Gray, S. J.: "Toward a Theory of Cultural Influence on the Development of Accounting systems Internationally", (Abacus, March 1988), pp. 1-15.

١٥- الدون هندريكسين: " النظرية المحاسبية " ، (الاسكندرية: كلية التجارة
جامعة الاسكندرية - ترجمة د. كمال ابو زيد - الطبعة الرابعة ١٩٩٠)،
ص ص ٥٩٠-٥٩١.

١٦- الدون هندريكسين: (المرجع السابق) ، ص ص ٦٥١-٦٥٣.

17- Kohler, E. L. : " dictionary for Accountants", (N.J.: Prentice-
Hall, englewood Cliffs, 1993), p. 269.

١٨- للتفصيل يرجع على سبيل المثال إلى:

- أ.د. حلمى نمر : " نظرية المحاسبة المالية " ، (القاهرة: دار

النهضة العربية) ، ص ص ٢١٩-٢٢٣.

- أ.د. احمد فرغلى حسن: "مراجعة الحسابات" ، (القاهرة: مكتبة دار

الثقافة العربية ، ١٩٨٩)، ص ص ٩٠-٩٥.

19- Trombly, M. A.: " Accounting Method Choice in the
Software Industry", (N.Y.: The Accounting Review, July 1989),
pp. 529-538.

20- Dahilwal, D. S., Salamon, G. & Smith E.: " The Effect of
Owner Versus Management Control on the Choice of
Accounting Methods", (Journal of Accounting and Economics,
July 1982), pp. 41-53.

21- Hunt, H. G.: " Potential Determinants of Corporate Inventory Accounting Decision", (Journal of Accounting Research, Autumn, 1985), pp. 448-467.

22- Lilien, S. & Pastena, V.: " Accounting Chances: Successful Versus Unsuccessful firms", (N.Y.: The Accounting Review, October 1988), pp. 642-657.

٢٣- د. حمدى محمود عبد الغنى قادوس : " إطار مقترح لإختيار طريقة المحاسبة عن تكاليف البحوث والتطوير " ، (القاهرة :المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، العدد الثالث ، ١٩٨٨) ، ص ص ٩٦-١٣٢ .

٢٤- د. أحمد السيد حمد الله : " أثر عقود الوكالة والتكاليف السياسية والوضع الضريبي للشركة على سياسة المحاسبة عن المخزون السلعي التى تتبناها الشركات المساهمة المصرية " ، (القاهرة : المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الاعمال - جامعة حلوان ، العدد الأول ١٩٩٥) ، ص ص ٨٧ - ١٣٤ .

25- Financial Accounting Standards Board: " conceptual Framework for Financial Accounting and Reporting: Elements of Financial Statements and Their Measurements", (Stanford: FASB, 1976). pp.14-15

٢٦- وزارة التجارة : " بيان أهداف ومفاهيم المحاسبة " ، (الرياض: وزارة التجارة ، ١٤٠٦ هـ) ، فقرة ٣٨٠ .

27- International Accounting Standards Committee, IASC, "International Accounting Standards", (London: IASC, 1995). Para.101 – 110.

28- Feltham, G. & Ohlson, J. A.: " Valuation and Clean Surplus Accounting For Operating and Financial Activities", (Contemporary Accounting Research, spring, 1995), pp. 689-732.

٢٩- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين : (مرجع سبق ذكره).

٣٠- PC للإستشارات المالية : " دليل المساهم " ، (جدة : PC ، ١٩٩٨).

٣١- الدون هندريكسن : " مرجع سبق ذكره " ، ص ٢٥٨.

٣٢- د. عبد الحميد عبد المجيد البلداوى : " الاحصاء للعلوم الادارية والتطبيقية " ، (عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، ١٩٩٧) ، ص ص

٤٨٧-٥٠٥.

المراجع

أولاً: المراجع العربية :

- ١- د. أحمد السيد حمد الله : " أثر عقود الوكالة والتكاليف السياسية والوضع الضريبي للشركة على سياسة المحاسبة عن المخزون السلعي التي تتبناها الشركات المساهمة المصرية " ، (القاهرة : المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وادارة الاعمال - جامعة حلوان ، العدد الأول ١٩٩٥).
- ٢- أ.د. احمد فرغلى حسن: "مراجعة الحسابات" ، (القاهرة : مكتبة دار الثقافة العربية ، ١٩٨٩).
- ٣- الدون هندريكسين: " النظرية المحاسبية " ، (الاسكندرية: كلية التجارة جامعة الاسكندرية - ترجمة د. كمال ابو زيد - الطبعة الرابعة ١٩٩٠).
- ٤- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين: " تحليل مقارن للسياسات المحاسبية للشركات المساهمة " ، (الرياض :الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، رجب ١٤١٨ - نوفمبر ١٩٩٧).
- ٥- الهيئة العامة لسوق المال: " القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الخاص بأصدار قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية " ، (القاهرة ، الهيئة العامة لسوق المال ، ١٩٩٣ ، مادة ١٦٠).
- ٦- PC للإستشارات المالية : " دليل المساهم " ، (جدة : PC ، ١٩٩٨).

- ٧- د. حمدى محمود عبد الغنى قادوس: "إطار مقترح لإختيار طريقة المحاسبة عن تكاليف البحوث والتطوير"، (القاهرة: المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الثالث، ١٩٨٨).
- ٨- أ.د. حلمى نمر: "نظرية المحاسبة المالية"، (القاهرة: دار النهضة العربية).
- ٩- د. عبد الحميد عبد المجيد البلداوى: "الاحصاء للعلوم الادارية والتطبيقية"، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٧).
- ١٠- وزارة التجارة: "بيان أهداف ومفاهيم المحاسبة"، (الرياض: وزارة التجارة، ١٤٠٦ هـ)، فقرة ٣٨٠.

ثانيا: المراجع الأجنبية :

- 1- Bernard, V. L.: " Accounting-Based Valuation Methods, Determinantes of Market-to-Book Ratio and Implications for Financial Statement Analysis", (Michigan: University of Michigan, Jan. 1994).
- 2- Bernard, V. L.: " Earnings Quality , Book Value and the State of Financial Statement Analysis", (Oklahoma: Economic and Management Research, 1993).
- 3- Collins, D. W., Maydew, E. L. & Weiss, I.S.: " changes in the Value-Relevance of Earnings and Book Values Over the Past Forty Years", (Journal of Accounting and Economics, Dec. 1997).

- 4- Dahilwal, D. S., Salamon, G. & Smith E.: " The Effect of Owner Versus Management Control on the Choice of Accounting Methods". (Journal of Accounting and Economics, July 1982).
- 5- Feltham, G. & Ohlson, J. A.: " Valuation and Clean Surplus Accounting For Operating and Financial Activities", (Contemporary Accounting Research, spring, 1995).
- 6- Financial Accounting Standards Board: " conceptual Framework for Financial Accounting and Reporting: Elements of Financial Statements and Their Measurements", (Stanford: FASB, 1976).
- 7- Frank, R. & Lee, C. M. : " Accounting Diversity and International Valuation", (Cornell University, 1996).
- 8- Gray, S. J.: " Toward a Theory of Cultural Influence on the Development of Accounting systems Internationally", (Abacus, March 1988).
- 9- Haris, T.S., Yang, M. & Moller, H. P.: "The Value Relevance of German Accounting Measures: An Empirical Analysis". (N.Y.: Journal of Accounting Research, Autumn 1995).

- 10- Hunt, H. G.: "Potential Determinants of Corporate Inventory Accounting Decision", (Journal of Accounting Research, Autumn, 1985).
- 11- International Accounting Standards Committee, IASC, "International Accounting Standards", (London IASC, 1995) Para.101 - 110.
- 12- Joos, P. & Lang, M.: "The Effects of Accounting diversity", (N.Y.: Journal of Accounting Research, Suppl., 1994).
- 13- Johnsen, A.: "Accounting Relation in Norway", (European Accounting Review, 1993).
- 14- King, R. D. & Langil, J. C.: "Accounting Diversity and Firm Valuation", (The International Journal of Accounting, Vol.33, No.5, 1998).
- 15- Kohler, E. L. : "dictionary for Accountants", (N.J.: Prentice-Hall, englewood Cliffs, 1993).
- 16- Lilien, S. & Pastena, V.: "Accounting Chances: Successful Versus Unsuccessful firms", (N.Y.: The Accounting Review, October 1988).
- 17- Nobes, C.: "International Guide to Interpreting Company Accounts Overcoming Disparities in National Accounting Procedures", (financial Times Management Report: FT Business Enterprise Ltd., 1994).

- 18- Rees, U. P.: "The Impact of Dividends Debt Investment on Valuation Models", (Journal of Buisness Finance and Accounting , Sept. 1997).
- 19- Samuels, J. M., Brayshaw, R. E. & Craner, J.: " Financial Statement analysis in Europe", (London: Chapman & Hall, First Ed., 1995).
- 20- Trombly, M. A.: " Accounting Method Choice in the Software Industry", (N.Y.: The Accounting Review, July 1989).

ملحق البحث

بيان باسماء شركات العينة:

- ١ - الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك".
- ٢ - شركة الأسمدة الوطنية السعودية "سافكو".
- ٣ - شركة المصافي العربية السعودية.
- ٤ - شركة الخزف السعودية.
- ٥ - شركة صافولا.
- ٦ - الشركة السعودية للأسماك.
- ٧ - شركة تبوك للتنمية الزراعية.
- ٨ - الشركة الوطنية للتنمية الزراعية "نادرك".
- ٩ - شركة عسير للتجارة والسياحة.
- ١٠ - الشركة السعودية للنقل الجماعي.
- ١١ - الشركة العقارية السعودية.
- ١٢ - الشركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية.
- ١٣ - شركة الكابلات السعودية.
- ١٤ - شركة أسمنت اليمامة.
- ١٥ - شركة أسمنت القصيم.